لقاء العدد

فضيلة الشيخ محمد بن أحمد بن محمد العسكري*

أجرى الحوار
عايض بن أحمد آل مدرة

* القاضي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة سابقاً.

ضيفنا في هذا العدد أحد رجالات القضاء المخضرمين، ولد بقرية العارض بوادي العوص برجال ألمع، التحق في بداية تعليمه بكتاب القرية وكانت الدراسة على ألواح من الخشب.

فنترككم مع السيرة الذاتية لحياة الشيخ محمد بن أحمد العسكري رئيس محاكم نجران سابقاً وعضو محكمة التمييز بمكة المكرمة قبل التقاعد.

■ صاحب الفضيلة، لو تحدثوننا – حفظكم الله– عن نشأتكم وبداية طلبكم العلم؟

– المولد بقرية العارض من قرى وادي العوص برجال ألمع والنشأة في حجر والدي أحمد بن محمد العسكري –رحمه الله – شيخ قبيلة بني عبدالعوص برجال ألمع عسير، وفي بداية التعليم ألحقني والدي – رحمه الله – بكتاب القرية، ولكتاب القرية حديث وشجون، دَرَسْنا مقدمات القراءة والكتابة على ألواح من الخشب ومدة الدراسة سنة لكل طالب بصرف النظر عن التحصيل العلمي وبعد العاشرة كنت كغيري من أبناء القرى أقوم ببعض الأعمال التي تتناسب مع العمر ثم ألحقني والدي رحمه الله بأول مدرسة ابتدائية أنشئت في قرية (رجال) برجال ألمع ولم يدم ذلك أكثر من أربعة أشهر لبعد المسافة فانقطعت عن المواصلة وقد استفدنا من التعليم النظامي، ثم تابعت القراءة على يد والدي في كتاب رياض الصالحين.

وحين تعين الشيخ هاشم النعمي قاضياً برجال ألمع رغَّبني أمد الله في حياته في حضور الحلقات لديه واستفدت منها كثيراً فحفظت على يده المفصل وثلاثة الأصول ومقدمات في الفرائض، وكان قد التحق بالمعهد العلمي بشقراء أخونا الدكتور زاهر بن عواض الألمعي وفي أول عطلة صيفية له بعد السنة الأولى زارنا ورغبني في الالتحاق بالمعهد العلمي فسافرت إلى الرياض وتعذر التحاقي بمعهد الرياض وحضر الدكتور زاهر إلى الرياض وطلب من الرئاسة تحويلي لمعهد شقراء العلمي فواصلت الدراسة بمعهد شقراء وتبعنا عدد من أبناء قبيلتنا بتأثير من الدكتور زاهر، وأذكر أنه كان ترتيبي في شهادة المعهد السادس من العشرة الأوائل بالنسبة للمعاهد العلمية آنذاك ثم واصلت الدراسة الجامعية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وتخرجت منها عام ١٣٨٦هـ وعُرض عليّ التدريس في معهد الجامعة ففضلت مواصلة الدراسة بالمعهد العالي للقضاء وحصلت على الماجستير منه عام ١٣٩٠هـ وعينت في بداية العام ١٣٩١هـ قاضياً بصفوى بالمنطقة الشرقية وكنت أول من افتتح محكمتها ولم تطل الإقامة بها أكثر من سنة وأشهر، ثم نقلت رئيساً لمحاكم منطقة الجوف واستمر عملي بها إلى أواخر السنة السابعة والتسعين ١٣٩٧هـ ثم نقلت رئيساً لمحاكم منطقة نجران وفي آخر سنة ١٣٩٧هـ توفي والدي رحمه الله وكان يشغل مشيخة قبيلة بني عبدالعوص فعينت بعده شيخاً للقبيلة إلى جانب عملي القضائي وبعد مرور ثماني سنوات تعذر عليَّ الجمع بين مشيخة القبيلة والعمل القضائي وصدر توجيه صاحب السمو الملكي وزير الداخلية باختيار من نرضاه مع أهل الحل والعقد من القبيلة شيخاً لهم وتم اختيار أخي الأصغر الشيخ إبراهيم بن أحمد العسكري شيخاً للقبيلة وفي عام ١٤١٠هـ تمت ترقيتي إلى قاضي تمييز بمكة المكرمة وقبل المباشرة صدرت التوجيهات بالاستمرار برئاسة محكمة نجران على مرتبة قاضي تمييز وفي عام ١٤٢٢هـ باشرت عملي بمحكمة التمييز بمكة المكرمة

درسنا في قرية العارضة على ألواح الخشب في بداية التعلم وكانت مدة الدراسة سنة كاملة

بعد محاولات مضنية لإقناع فضيلة رئيس مجلس القضاء – حفظه الله – ، وفي عام ١٤٢٥هـ تمت ترقيتي إلى رئيس محكمة تمييز وببلوغي سن السبعين عاماً تمت الإحالة إلى التقاعد.

واصلت الدراسة في معهد شقراء العلمي بطلب من الدكتور زاهر عواض الألمعي وحصلت على الماجستير من المعهد العالي للقضاء عام ١٣٩٠هـ

■ مَن من المشايخ الذين أخذت وتلقيت عنهم العلم؟

– أما من أخذت عنهم من المشايخ فسبق القول بأن من أول من استفدت منه في الحلقات استفادة ملموسة هو فضيلة الشيخ هاشم بن سعيد النعمي قاضي رجال ألمع آنذاك، وحينما رأى مني الاجتهاد خصص لي كثيراً من أوقاته في المسجد والبيت وعينني إماماً وخطيباً بقرية آل مصم بوادي العوص برجال ألمع وكان له عليّ وعلى غيري من شباب المنطقة فضل كبير كما أذكر أني في أثناء الدراسة في الجامعة أشار عليّ الشيخ إبراهيم الحصين وكان المسؤول بمكتب سماحة رئيس الجامعة الشيخ عبدالعزيز ابن باز – رحمه الله – بتوجيه منه لقراءة بعض الرسائل من المستفتين ثم يوجه بالكتابة عليها وكان ذلك من العصر إلى صلاة العشاء لمدة ثلاثة أشهر وقد استفدت من تلك الفترة كثيراً.

كما استفدت من الشيخ عبدالقادر شيبة الحمد والشيخ محمد عطية سالم وممن استفدنا منه لمدة سنة واحدة في الجامعة في الحديث والرحلات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ولا زالت تعليقاته فيما درست في بلوغ المرام محفوظة لديّ ومرجعاً، كما درّسنا في التفسير الشيخ محمد الشنقيطي – رحمه الله – ولسعة علمه كان لا يتوقف في الدرس من بدايته إلى نهايته ويذكر ما قيل في الآيات من أقوال المفسرين والبلاغة وما استشهد به المفسرون في النحو أو الشعر فلا يستطيع متابعته إلا المبرز من الطلاب وأذكر من المبرزين الشيخ أحمد القادري ويوسف السوداني وإحسان إلهي ظهير، ومن المشايخ الذين استفدت منهم علماً وتوجيهاً في مرحلة الدراسة في المعهد العلمي بشقراء الشيخ محمد الداوود والشيخ ناصر الطريم والشيخ عبدالله السالم وفي المجال الأدبي والأخلاقي استفدت من الشيخ عبدالله الضعيان حينما كان مديراً للمعهد العلمي.

■ متى تم تعيينكم في سلك القضاء؟ وما الأعمال التي مارستموها منذ تعيينكم حتى تقاعدكم؟

– تعينت في القضاء عام ١٣٩١هـ، أما الأعمال التي مارستها فهي كل ما يناط بالقاضي من أعمال واستفتاءات ودعوة وخطابة بالمساجد، فقد كنت خطيباً بالجامع الكبير بالجوف، وحوالي أربعة وعشرين عاماً لجامع الفيصلية بنجران ورئيساً لمدارس تحفيظ القرآن بنجران وبحمد الله كان لتلك المدارس الفضل الكبير في الدعوة والتدريس.

■ ما أبرز القضايا التي لا تزال في ذاكرتكم خلال عملك القضائي وما أبرز المواقف القضائية أو القضايا التي لا زالت في ذاكرتكم وحكمت فيها؟

– من أبرز القضايا التي عاصرتها في نجران قضية تسمى عند المزارعين بـ(العَمَار) بفتح العين وتضعيف الميم وكيفيتها أن مالك الأرض يسلمها لقاء جزء منها لمن يعمرها ويزرعها مدة غير محددة ويسمى بعرف المنطقة «العمّار» بتشديد الميم ومن شروط هذا العقد بين العمّار بتشديد الميم والمالك أن للعمّار الركبة والثبتة وهي أن تبقى الأرض تحت يده ويد أولاده من بعده وله حوزة أي موقع من الأرض الزراعية وتسمى حوزة العمار ويقيم فيها المباني وتصبح ملكاً له وللمزارع البكر الصالح وهو تمر النخل أول ما تثمر ثمراً

كان أول عملي في القضاء في محكمة صفوى ثم الجوف ثم نجران عام ١٣٩٧هـ ثم تمييز مكة عام ١٤٢٢هـ

صالحاً وله ما نبت في المساقي والملاقي وهي النخلة التي تنبت على الساقية أو ملتقى الساقيتين وله الشِراحه وهو نصف عذق يختاره من النخل مقابل حمايتها من الطير وله الرِعوة وهو القمح والبرسيم الذي يبذر بين النخل أما المالك الأساسي فله النصف أو الربع حسب ما يتفقان عليه، هذه الشروط حاولت تطبيقها على المزارعة الشرعية أو المخابرة فتعذر ذلك فعرضت الوضع على مجلس القضاء شفوياً فوجهني الشيخ عبدالله ابن حميد -رحمه الله- أن أختار اثنين من أهل الخبرة في المنطقة يشرحان هذه المصطلحات المتفق عليها وفعلت ذلك ورفعتها للمجلس وتوقفت حوالي ثلاثة أشهر عن النظر في أي قضية من هذا النوع حتى ورد جواب سماحة رئيس المجلس قائلاً عليكم أنتم ومن معكم من القضاة الاجتهاد في كل قضية بما يناسبها وحين حكمت في أول قضية بين الملاك وورثة العمّار وكانت مزرعة كبيرة بها أكثر من ثلاثمائة نخلة وبها مبان متعددة للعمّار حكمت بأن يأخذ العمار الشرط المتفق عليه من الأرض وهو الربع أو الثلث والحوزة التي أقام بها المباني وألغيت بقية الشروط المذكورة ويسلم الأرض لأهلها فاستغرب أهل المنطقة الحكم وبعرضه على التمييز صدر التوجيه بأن للعمّار بتشديد الميم أجرة المثل فأجبت التمييز بأن ذلك متعذر لطول الزمن وموت المتعاقدين وانتقال المواريث وأخيراً صُدق الحكم وسار أهل المنطقة على ذلك معظمهم بالتصالح فيما بينهم.

من المشايخ الذين قرأت عليهم واستفدت من علمهم الشيخ هاشم بن سعيد النعيمي، والشيخ عبدالعزيز بن عبدالله ابن باز والشيخ عبدالقادر بن شيبة الحمد، والشيخ محمد عطية سالم والشيخ محمد ناصر الدين الألباني والشيخ محمد الشنقيطي

ومن أطرف ما مر عليّ في القضاء أني لما كنت رئيساً لمحاكم الجوف أحضرت الشرطة ثلاثة من الشباب وأقام عليهم المدعي العام دعوى جنائية بحجة أنهم ارتكبوا جريمة وهي تغطية رؤوسهم بشعر مستعار (باروكة) فاعتبرت القضية جريمة لغرابتها في ذلك الوقت، فحكمت عليهم بأحكام شديدة من الجلد والسجن، وفي تلك الليلة رأيت في المنام أنني أسير في شعب ضيق وفي أعلى الشعب ثلاث سيارات قلابات كبيرة جداً وهي تقلب حجارة تتدحرج إلى الطريق التي أسير فيها فانتبهت من النوم مرعوباً مما رأيته وفكرت في أمري فتذكرت الحكم على الثلاثة الأشخاص، وفي اليوم التالي رجعت عن جميع الأحكام التي حكمت بها عليهم وتذكرت قول الرسول ﷺ: «لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد» فخففت الحكم إلى عشرة أسواط وأطلقت سراحهم.

■ يعرض للقاضي العديد من القضايا المستجدة والنوازل كيف تعاملتم معها بالوجه الشرعي؟

– لا أذكر أنه اعترضني شيء أثناء عملي القضائي من النوازل التي يتعذر إرجاعها إلى أصل من أصول القواعد الشرعية، والحمد لله الذي عافاني من ذلك، إلا أنه مر عليَّ أثناء عملي بالتمييز بعض من هذه القضايا الجديدة على مجتمعنا التي يحصل فيها ملاحظات بين التمييز وناظري القضايا، أعان الله قضاة المستقبل على ما سيلقونه من مستجدات القضايا.

■ ما رأيكم في تطوير إجراءات التقاضي من خلال الأنظمة العدلية؟

– من المعلوم أن إجراءات التقاضي تطورت تطوراً ملموساً من خلال الأنظمة العدلية والتي رأى ولاة الأمر أن فيها ما يعين القضاة ويساعد المترافعين على الوصول إلى حل القضايا

من أبرز القضايا التي عاصرتها ما يسمى بـ(العمّار) و(العمّار)

بالحلول المناسبة، غير أنه من الملاحظ أن هذه الأنظمة وما عليها من الأوامر السامية تحتاج إلى عقد ندوات وحلقات علمية للقضاة ودورات لمنسوبي المحاكم من الموظفين الذين لهم علاقة مباشرة بالأعمال القضائية وبخاصة كتاب الضبط والمحضرون، ومن المعلوم لدى من له صلة بوزارة العدل أنها بدأت بداية تشكر عليها لتطوير الكوادر الإدارية بالمحاكم، وبأعمال التقاضي ولا زال المجتمع ينتظر المزيد.

■ ما مرئياتكم حيال تخصيص القضاء وظهور محاكم ودوائر متخصصة؟

– لا يخفى على أحد ممن له إلمام ما يبذله ولاة الأمر وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين من محاولة النهوض بمرفق القضاء، ولذا فالمساعي حثيثة لإيجاد محاكم متخصصة تخدم المجتمع، ولا شك أن وجود محاكم متخصصة تسهل حل القضايا بين المترافعين، وتعيين القاضي على الإبداع في مجال تخصصه بدلاً من تشعب الأفكار وتنوع القضايا وتزاحمها.

■ ما مرئياتكم حيال تقنين بعض الأحكام الشرعية؟ وهل تساهم في تعطيل الاجتهاد؟

– الشريعة الإسلامية كفلت وتضمنت تقنين الأحكام التي يحتاج إليها البشر ويترافع فيها الخصوم، سواء بالنص أو القياس أو الاستنباط أو المصالح المرسلة، وقد عني فقهاء الإسلام في مختلف العصور بالأحكام الفقهية، وإذا كان التقنين محل السؤال يتوافق مع قواعد الشرع فيما لا نص صريحاً فيه فهو أمر ممكن، ولا أظنه يعطل الاجتهادَ ما بني على أسس شرعية غير أن وضع مواد التقنين يتطلب أن تكون من هيئة علمية شرعية عُرف أفرادها بالكفاءة العلمية في تخصصات متنوعة يكمل بعضها بعضاً، ولهم القدرة على الاستنباط والقياس والاجتهاد ومعرفة الوضع الإسلامي العام وما يتطلبه ذلك، ومعلوم أن حكام هذه البلاد –حفظهم الله– حريصون على تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية في كافة مناحي الحياة، أعانهم الله على ذلك.

هذه قضية من حكمت عليهم جراء لبسهم (الباروكة) وجرَّمتهم الشرطة

■ عملتم في القضاء العام وقضاء التمييز.. فما تقييمكم لأهمية هذا التدرج القضائي؟

– التدرج القضائي مهم في مجال التقاضي وكذلك في حياة القاضي وقدرته العلمية والعملية، لأن القاضي في كل مرحلة يكتسب قدرة وخبرة تؤهله للانتقال إلى المرحلة التي تليها، وبغير هذا التدرج تكون هناك فجوات تسبب الخلل في مجال التقاضي، ويظهر هذا في عمل من لم يتح له التدرج القضائي، وهذا لا يخفى على مجلس القضاء ووزارة العدل، ولعل بعض الأنظمة التي وضعتها الدولة على غرار النيابة العامة في بعض البلدان يكون سبيلاً لتأهيل من يتولى القضاء.

■ مما يساعد في تأخر القضايا عدم حضور بعض الخصوم، فما هي – في نظركم من واقع خبرتكم الطويلة في القضاء– الحلول الجذرية في ذلك؟

– من الحلول التي أراها مناسبة لحفز الخصوم على حضور الجلسات والالتزام بمواعيد المحاكمة ما يلي:

١ – ضرورة التزام القضاة بمواعيد الجلسات المحددة.

٢ – تفعيل الأحكام الغيابية في حق من يتكرر غيابه من طرفي القضية بدون عذر مقنع للقاضي.

٣ – وقد يكون أجدى من الأحكام الغيابية تقدير غرامة مالية على المتغيب من الخصمين إذا تبلغ في المرة الأولى ولم يحضر وتفعيل

هذه الحلول التي أراها لحفز الخصوم على حضور الجلسات

سماع دعاوى الضرر من المتضرر الحاضر، وأن تكون الغرامة مقننة على كل جلسة غياب، وهذه الغرامة ذات شقين منها ما هو للخصم الذي يتكرر حضوره وانقطاعه عن أعماله الأخرى في غياب خصمه، ومنها ما قد يكون لبيت المال، لأن المتغيب يفوّت على المحكمة جلسات أخرى.

■ كما تعلمون، القضاء في بلادنا -حرسها الله- يمر بتطور سريع ليواكب العصر ويستمد تطوره من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، فما رأيكم في الأنظمة التي صدرت أخيراً كنظام المرافعات الشرعية.. إلخ من الأنظمة؟

– رأيي في الأنظمة التي صدرت أخيراً والمؤيدة بالأوامر السامية كنظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات والمحاماة أنها بدأت تؤتي ثمارها، فهي تخدم العمل القضائي في نواح متعددة، غير أن هذه الثمار لا زالت تسير ببطء إذ إنه مضى على نظام المرافعات ونظام الإجراءات الجزائية قرابة ست سنوات وإلى الآن لم يتم إقرار اللوائح التنفيذية وهذا يعوق التطبيق على الواقع تطبيقاً كاملاً وحتى يتم تحقيق الفوائد المرجوة من هذه الأنظمة فلا بد من تفعيلها وتطبيق لوائحها والتأكيد على المحاكم بذلك بكل دقة وإيجاد آليات من وزارة العدل لهذا الغرض ولربما ترى الوزارة أن على أصحاب الفضيلة القضاة إعداد بحوث عن كل موضوع ورفع البحث للوزارة وفي حال إقراره يتم طبعه وتوزيعه على موظفي المحاكم للاستفادة من ذلك.

■ المحاماة دعامة للقضاء وتيسير لأمور المتقاضين وتحقيق العدل، فما توجيهاتكم للمحامين الذين غرضهم وهمهم الكسب المادي دون تحقيق العدل؟

– للمحاماة نصيب كبير من الحسبة لمن يحتسب في إظهار الحق، وحقيقتها ترجع إلى كتاب الوكالات في الفقه الإسلامي وما يتضمنه من شروط وإن استحدث لها هذا الاسم الجذاب الذي يستهوي صاحب القضية، ونصيحتي للمحامين ألا يكون غرضهم الأساسي هو المكسب المادي بل على المحامي أن يجعل نصب عينه مراقبة الله تعالى في السر والعلن وأن يشعر بعظم المسؤولية وتقدير هذه المهنة وألا يكون همه استغلال أصحاب القضايا الذين لا يجيدون التقاضي ولا يعرفون الأنظمة، وعلى المحامي أن يتخذ من آية البقرة وهي قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢] نبراساً يهتدي بَه.

ومعلوم أنه إذا كان همّ المحامي إقامة العدل في القضية أن في ذلك إعانة للقاضي على الوصول إلى براءة الذمة وإيصال الحق لأهله وأتمنى لو كان هناك عقد موحد معد من وزارة العدل بين المحامي وصاحب القضية كما إنه يتعين على إدارة المحاماة بوزارة العدل أن تقوم بمتابعة المحامين المقيدين لديها للتأكد من اعتدالهم ونزاهتهم.

■ هل هناك نتاج علمي مطبوع لفضيلتكم وماذا عن ميول فضيلتكم الأدبية والشعرية؟

– أولاً: ليس لدي نتاج علمي مطبوع وإن كان لدي مخطوطات أرجو الله أن يعيني على إكمالها وإخراجها، أولها رسالة بدأتهاوقت الدراسة الجامعية بعنوان «الصلاة ودورها في بناء المجتمع»، عنيت فيها بفائدة الصلاة الاجتماعية دون ذكر لأحكام الصلوات وقرأت بعضاً منها في حينها على رئيس الجامعة سماحة الشيخ عبدالعزيز ابن باز فاستحسن ما كتب منها رحمه الله.

ثانياً: رسالة الماجستير بعنوان «المرأة بين الحجاب والسفور» عنيت فيها بنقل

الأنظمة القضائية الأخيرة بدأت تؤتي ثمارها

نصيحتي للمحامين ألا يكون غرضهم الأساسي هو المكسب المادي

نماذج من تاريخ المرأة في الأمم القديمة ثم ذكرت ما وهبها الإسلام، أشرف عليها الشيخ مناع القطان –رحمه الله–.

ثالثاً: لدي مجموعة قصائد في عهد الطلب، وكان في نيتي إخراجها في ديوان صغير، ثم تبين أن أغلبها في مناسبات فعدلت عن ذلك.

رابعاً: لديَّ مجموعات متناثرة جمعتها أثناء عملي القضائي بنجران وعنوانها: (معلوماتي عن نجران خلال عشرين عاماً) وبعد التأمل وجدت الموضوع متعدد الاتجاهات فأجلته.

ليس لديَّ نتاج فكري مطبوع وإن كان لدي مخطوطات أرجو الله أن يعينني على إكمالها وإخراجها

أما ميولي نحو الأدب والشعر فأنا بطبيعتي أتذوق الأدب قراءة وسماعاً من الأدباء، ومما قلته قديماً، حينما كنت في المعهد العلمي بشقراء وقد بلغني وفاة أم أولادي، وحان عيد الفطر وتعذر عليَّ السفر:

أيا عيد، مهلاً. فإني مصاب
أعاف من الشهد ما يستطاب
وما الحق يا عيد هجر العليل
ألا إن هذا لشيء عجاب
عتبت على العيد يبدي السرور
ولكنَّ جهلاً عليه العتاب

ومما قلته أثناء دراستي بالجامعة قصيدة ألقيت في بعض مناسبات الجامعة بعنوان: (لسان حال من فلسطين) يقول:

هل للمنادي في الأنام مجيبُ
الحقُّ غادٍ والزمان عصيب

ومنها:

هذي فلسطين الجريحة هل لها
بين الورى مستشفع وطبيب
أضحت تناديكم بحال مقالها
يا ويحكم ما للأصيل غريب

ومما قلته عام ١٤٠٦هـ وأنا في مستشفى بلندن

أيا عين لا تعشقين الدُمى
فما للدمى صبوة العاشقين
ولا تخدعين بلون اللمى
فإن بها صنعة العابثين
وصلّى لأهل الحيا والحمى
ذوات الخدور عفافاً ودين

ومن الجديد ما قلته منذ أشهر، وقد حركني لذلك زميلنا في الدراسة وإن تباعدنا في العمل أخي سعادة الدكتور زاهر بن عواض الألمعي بقوله «أين منك الشعر الذي هجرته» فأجبته بعد أيام:

يقولون أين الشعرُ أين مشاعره
أما كنت تهواه وكنت تناصره
فقلت له مات القريظ فسلموا
على حدث كانت هناك منابره
وحيوا على مثواه ألف تحية
لعل الصَّبَا تصَّبو له وتؤازره

إلى أن قلت:

وما هزني من ذكر ليلى صَبُوحها
وأن فاح من ذكر المحبين عاطره
ولكن بقايا ذكريات نخالها
وكل بذكراه تجول خواطره

■ ما مرئياتكم في إقرار حلقات علمية للقضاة تهتم بفن التعامل مع الخصوم وفي العلاقات الإنسانية؟

– المفترض أن يمثِّل القاضي في تعامله وفي علاقاته الإنسانية وفي سَمته ونطقه الشريعة الإسلامية مقتدياً برسولنا ﷺ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١] غير أن الكثير ممن قدِّر عليهم العمل القضائي شغلوا بالمواد الفقهية وأرى أنه من الضروري اشتمال الحلقات العلمية للقضاة على مواد تذكرهم بفن التعامل مع الخصوم

وتبصرهم بالعلاقات الإنسانية في ضوء هدي الإسلام وأخلاقه ومبادئه وتكثيف هذه الحلقات، وأن يتولاها ذوو الخبرة السابقة والله المستعان.

■ ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات ساهمت في نقل المعلومة القضائية عبر الحاسوب، لكنها ولدت في نفس الوقت نفسه الاتكالية وهجر المراجع والتعاميم ما رأيكم في ذلك؟

– لا شك أن ثورة الاتصالات وتقنية المعلومات وتقدم الحاسوب أفادت في نقل المعلومة، وإن كانت اشتملت على الصالح والطالح وولدت كما تضمنه السؤال الاتكالية وهجر المراجع والتعاميم التي لها علاقة بسير القضاء وهي في الحقيقة لا تغني عن الكتاب وإذا اعتمد عليها طالب العلم اعتماداً كلياً وهجر الكتاب فعلى العلم السلام وأنصح طالب العلم أن يتخذها دليلاً يستدل به عند الحاجة لا غير.

■ صاحب الفضيلة.. نخرج قليلاً إلى الحياة الخاصة.. كيف تقضون وقتكم الآن بعد التقاعد؟

– معلوم أن لكل إنسان سيرته في حياته الخاصة وهوايته وقد شعرت بالراحة النفسية بعد التقاعد وإن كانت أحاطت بي شواغل لا بد من مسايرتها وقد حالت هذه الشواغل بيني وبين المخططات التي في ذهني قبل الاحالة على التقاعد.

أما كيف أقضي وقتي بعد التقاعد فمعظمه في المكتبة وهي المتعة الكبرى عندي لاشتمالها على كل ما ترغب فيه النفس عند المطالعةوما زاد عنها أصرف شيئاً منه في زيارة ذوي الأرحام ومنهم أصهار والدي رحمه الله والأقارب ومما أشغل به وقتي الآن الإشراف على رعاية الأبناء وإن كان معظمهم قد شب عن الطوق.

معظم وقتي بعد التقاعد أقضيه في المكتبة

وأرتاح نفسياً لرؤية الأحفاد ذكوراً وإناثاً وأحمد الله أنه بلغ عدد الأبناء والبنات والأحفاد عند كتابة هذا الجواب سبعة وثمانين نفساً هؤلاء لهم علي حق في التوجيه والرعاية، وأستأنس بزيارتهم لي.

كما أسعد بزيارة الأصدقاء وزملاء العمل والأقارب.

■ مدونة الأحكام إصدار جديد لخدمة القضايا وتوثيقها، ما مرئياتكم حيال هذه المطبوعة الإعلامية؟

– هذه خطوة جيدة، ففيها عون للقضاة، وباعتبارها سوابق قضائية يمكن الاستفادة منها فيما يعرض عليهم.

وفيها تذكير للعامة بالقضايا المنظورة شرعاً، وكيف جرى الحكم في تلك القضايا، ولعل في ذلك رداً على من يتهم القضاء السعودي بعدم الدقة في الأحكام وإبرازأسبابها ودلائلها ودقتها.

■ النقلة النوعية والتطور الذي تشهده مجلة العدل وخاصة بعد صدورها باللغة الإنجليزية ووصولها أصقاع المعمورة ما كلمتكم عنها؟

– مجلة العدل إحدى المنارات التي أخذت مكانها في الآونة الأخيرة، والحقيقة أن ما تشمله من بحوث ودراسات علمية وتنظيمية ميزات تشكر عليها وتعد ميزة في الوقت الراهن لهذه المجلة.

كما إن عنايتها بنشر الأنظمة التي تصدر حديثاً تعد من مناقبها.

ويعد توجيه الوزارة إلى إصدارها باللغة الإنجليزية خطوة إيجابية تمكن الثقافات الأخرى من الاطلاع على بعض الجوانب لدى وزارة العدل.